دليل حوكمة الفضاءات العامة الرقمية

مقدمة

تتناول هذه السلسلة من المقالات حوكمة الفضاءات العامة الرقمية وما يتضمنه هذا المفهوم. وهي تبني على العمل السابق الذي قامت به كل من مؤسسة فاغ وتحالف المساحات العامة الرقمية، واللذين أكدا أهمية وجود فضاءات عامة رقمية. الهدف هو إنشاء فضاءات رقمية يستطيع الناس فيها ممارسة حقوقهم وواجباتهم كمواطنين، وأن يجتمعوا ويتفاعلوا ويتصرفوا بحرية. ويقصد بحرية هنا غياب المراقبة وفقاعات التصفية وكذلك غياب توجيه السلوك، وغير ذلك من الأمور. إن إنشاء فضاءات عامة رقمية يمثل تحدياً مستمراً، لأن الإنترنت نظام اجتماعي تقني واسع يضم العديد من الأطراف والموارد والمصالح. قبل أن نتمكن من دراسة كيفية إنشاء فضاءات عامة رقمية بشكل دقيق، علينا أن نفهم كيفية تأسيسها وحوكمتها. هذا هو هدف هذه المقالات.

فيما يتعلق بالحوكمة، تظهر أسئلة مثل: من يتحكم ومن ينظم عملية ممارسة هذه السلطة؟ تُعرض الحوكمة عادة على أنها إطار من القواعد والعلاقات والأنظمة والعمليات. ومع ذلك، لا يمكن لهذا الإطار أن يفسر تماماً تعقيدات العلاقات الإنسانية. علينا أن ننظر إلى الجانب الإنساني من الحوكمة من خلال دراسة أمثلة واقعية لنماذج الحوكمة في الفضاءات الرقمية. ولهذا قمنا بتنظيم هذا التقرير على النحو التالي: يناقش كل فصل جانباً من جوانب الحوكمة من خلال تعريف المفاهيم والقضايا الرئيسية المرتبطة بحوكمة الفضاءات العامة الرقمية. بعد ذلك يتم التعمق في هذه المفاهيم من خلال دراسة حالة أو أكثر. تهدف هذه الحالات إلى دفع القارئ للتفكير في النماذج الممكنة لحوكمة الفضاءات العامة الرقمية.

الجوانب التي سنتناولها في هذه الدراسة هي: الإطار القانوني الذي تقوم عليه حوكمة التكنولوجيا؟ كيفية تطبيق القيم العامة الأساسية عملياً؟ من الأطراف المعنية المشاركة في النظام الاجتماعي التقني؟ ما هي

الموارد الموجودة في الفضاءات العامة الرقمية وكيف تنشأ الندرة فيها؟ وكيف يمكن تقاسم هذه الموارد بشكل ديمقراطي؟

يعرّف قسم حوكمة التكنولوجيا الحقوق الدستورية على أنها نقطة الانطلاق التي ينبغي أن تُصمَّم منها الفضاءات العامة الرقمية. يلعب القضاة والمحاكم دوراً متزايد الأهمية في ضمان هذه الحقوق في مجالات متعددة، وخاصة من خلال المعاهدات الدولية. وتُظهر عدة قضايا مؤثرة كيف تحاول هذه المعاهدات إجبار الحكومات والشركات على احترام حقوق الإنسان. وهذا لا يتحقق فقط عبر الأفراد المتضررين بل أيضاً من خلال الإجراءات الجماعية التي تمثل المصلحة العامة. تمهد الأحكام في هذه القضايا الطريق أمام إجراءات مماثلة.

يناقش القسم الثاني، تطبيق القيم في الممارسة، كيفية تفعيل القيم العامة عملياً. في سياق تصميم أنظمة الحوكمة للفضاءات العامة الرقمية، حددنا ثلاث قيم أساسية ينبغي أن تقوم عليها عمليات التصميم والتطوير: الانفتاح والديمقراطية والاستدامة. يشير الانفتاح إلى إمكانية الوصول والشفافية وتوفر المعلومات للمراجعة العامة، بحيث يستطيع أي طرف معني أن يطّلع على آليات الحوكمة. وتشير الديمقراطية إلى المساواة بين المصالح الكبيرة والصغيرة واحترام القوانين والأنظمة التي تستند إلى أسس ديمقراطية. وأخيراً، يجب أن يكون الفضاء العام الرقمي مستداماً اقتصادياً وبيئياً واجتماعياً. تعد مؤسسة أباتشي مثالاً ممتازاً لمنصة تؤكد قيم الانفتاح والديمقراطية والاستدامة.

يناقش قسم آليات الحوكمة في النهاية كيفية توزيع هذه الموارد بطريقة ديمقراطية. وعلى الرغم من أن البروتوكولات التقنية لا تُفهم غالباً باعتبارها وسائل للديمقراطية فإنها يمكن أن تُضمِّن القواعد الاجتماعية بطريقة خفية من خلال تحديد الخيارات المتعلقة بكيفية تنظيم المحادثة وكيف يصوت الناس وما الإمكانات المتاحة لهم عند استخدام تقنية معينة، وكذلك الخيارات التي لا تُعرض علينا. حتى أبسط الخيارات التقنية يمكن أن يكون لها أثر عميق على حريتنا عند استخدام التكنولوجيا. ولكي تُحكم التكنولوجيا ديمقراطياً يجب أن تمتلك الآليات التي تتيح التفاعل الديمقراطي. لا ينبغي أن يقتصر تقرير

الخيارات المتاحة لتفاعلنا مع بعضنا البعض على المطورين وشركات التقنية، بل يجب أن يكون القرار لنا نحن الناس، مدعوماً بالتشريعات وممكناً بصورة تراكمية من خلال التشارك في إنشاء الفضاءات العامة الرقمية التي تستكشف وتعرض إمكانات تكنولوجيا أكثر ديمقراطية.

يشكل هذا التقرير نقطة انطلاق لبحث أوسع في مدى اتساع النظام الاجتماعي التقني المحيط بالفضاءات العامة الرقمية وهو قابل وضروري للتوسع. نؤكد أن هذا التقرير وقوائم الأطراف المعنية والموارد ودراسات الحالة الواردة فيه ليست شاملة، بل يهدف إلى جعل القارئ واعياً بالطبقات المتعددة لشبكة الإنترنت. كما نرغب في تزويد القارئ بالأدوات التي تمكّنه من التحليل والنقد وتقييم فضاءات رقمية أخرى من حيث تفعيلها للقيم العامة وشمولها أو إقصائها لأطراف معينة أو طريقتها الديمقراطية أو غير الديمقراطية في توزيع الموارد المتاحة.

هذا العمل ليس خريطة شاملة، فما زال هناك الكثير للقيام به. بل نقدم هنا نموذجاً يمكن من خلاله عرض الأعمال المتعلقة بحوكمة الفضاءات العامة الرقمية. ومن خلال الإشارة إلى موضوعات مختلفة ضمن هذا المجال وإدراج دراسات حالة ذات صلة، نوفر هيكلاً يمكن إضافة موضوعات ودراسات أخرى إليه بسهولة.

نأمل أن يساعد هذا النموذج على التعاون. في النهاية نود أن نرى هذا الهيكل يدعم أكثر من أبحاثنا الحالية ويشمل أيضاً الأعمال والأبحاث السابقة ذات الصلة التي أنجزها شركاؤنا الأساسيون. ومن خلال جهودنا نأمل في أن نتمكن من تحديد القواعد والثقافة التي تحكم الفضاءات العامة الرقمية بصورة ديمقراطية وتشاركية، وأن نبتكر طرقاً لضمان الالتزام بالقواعد التي نتوصل إليها. وكما هو الحال في الحكومات التقليدية، ستكون هذه العملية مساراً مستمراً لا منتجاً نهائياً.

في نهاية المطاف، فإن الأطر والأنظمة والإمكانات التقنية التي نملكها على الإنترنت أصبحت بشكل متزايد القواعد التي تحكم حياتنا وديمقراطيتنا. علينا أن نتعامل معها على هذا الأساس، وأن نبني التكنولوجيا من خلال عمليات عامة تضع القيم الديمقراطية في المقدمة.

حوكمة التكنولوجيا

كيرين فان إيدن

تشكل الحقوق الإنسانية والأساسية ركائز تأسيسية، فهي قواعد اللعبة في إطار دولة القانون الديمقراطية. يتناول هذا القسم الحقوق الدستورية والحقوق الإنسانية كنقطة انطلاق أساسية ينبغي أن تُصمَّم وتُطوَّر التكنولوجيا على أساسها لتشكّل القاعدة التي تُبنى عليها الفضاءات العامة الرقمية. يقدم هذا القسم فهماً لكيفية تطبيق القيم العامة وفرضها داخل التكنولوجيا في الأراضي الهولندية والأوروبية استناداً إلى الحقوق الأساسية والحقوق الإنسانية.

تُعدّ الحقوق الدستورية والحقوق الإنسانية أدوات لحماية قيمنا. وهذه الحقوق مدونة في الدستور الهولندي، وفي الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهي تحمي المواطنين من سلطة الحكومة، وتمتلك في الغالب أثراً رأسياً في علاقتها بالمواطن، أي إنها تؤثر في العلاقة بين الفرد والدولة.

يمكننا استخدام هذه الحقوق عندما نرغب، كمواطنين، في ترسيخ القيم العامة أو فرضها داخل التكنولوجيا الرقمية التي تطورها الحكومات أو الشركات. تتحمل الحكومة عدداً كبيراً من الالتزامات الإيجابية بموجب الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. ويعني ذلك أيضاً أن على الدولة أن تتخذ إجراءات تنظيمية لمنع انتهاك بعض الحقوق من قبل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، أي الشركات.

ينبغي للسلطة التشريعية بطبيعة الحال أن تقيّم تشريعاتها في ضوء الحقوق الدستورية والحقوق الإنسانية ذات الصلة. وإلى جانب ذلك، تمتلك السلطة التنفيذية مجموعة واسعة من الأدوات لتقييم هذه الحقوق وتنفيذها. ومع ذلك، يبدو أن دور السلطة القضائية يتزايد فيما يتعلق بضمان الحقوق الإنسانية والدستورية، إذ تترك

السلطات الأخرى مثل هذه القضايا دون حسم. وباعتبار القضاء حارساً لدولة القانون، فإنه يصبح الملاذ الأخير لحماية المواطنين.

ولهذا يستند القضاة إلى المعاهدات الأوروبية وغيرها من المعاهدات الدولية، لأن المراجعة الدستورية محظورة. وغالباً ما تكون هذه المسألة موضع نقاش، إذ يرى بعضهم أن هذا الحظر يقتل دستورنا. وقد تكون هذه المسألة إشكالية في بعض الأحيان مع تطور التقنيات بسرعة، مما يتطلب تحديث استخدام التعريفات المختلفة ويؤثر بشكل أعمق وأكثر جوهرية في كيفية علاقة الحكومة بمواطنيها.

لقد درست عدة لجان تعديل الدستور هذه القضايا دون نجاح. ومع ذلك، توفر حقوق الإنسان الواردة في المعاهدات الدولية إجابة عندما يتعلق الأمر بتفسير الحقوق الأساسية في العصر الرقمي. فعلى سبيل المثال، في قضية بَربولِسكو، فسّرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان المفهوم القديم المتعلق بسرية المراسلات بحيث أصبحت «رسائل واتساب» مشمولة به الآن. وهكذا استطاع القاضي أن يستبق تطوراً حديثاً وأن يطبّقه فوراً بما يعود بالنفع على جميع المواطنين في أوروبا.

تطبيق القيم في الممارسة

ساندر فان دير فال

قبل تصميم الأنظمة أو تطويرها، من المهم توضيح القيم التي نتشاركها. فعلى سبيل المثال، ستبدو الأنظمة مختلفة تماماً تبعاً لما إذا كنا نهتم بالقيم التجارية أو القيم العامة. وفي سياق تصميم أنظمة الحوكمة للفضاءات العامة الرقمية، حددنا ثلاث قيم أساسية ينبغي أن تقوم عليها عملية التصميم والتطوير: الانفتاح والديمقراطية والاستدامة. وقد جرى تحديد هذه القيم استناداً إلى الحوارات والأبحاث بوصفها القيم التي تعبّر بأفضل شكل عن ما عبّرنا عنه نحن والآخرون.

يشير الانفتاح إلى إمكانية الوصول، والشفافية، وإتاحة المعلومات للمراجعة العامة. وهو أساس نهج متنوع، إذ يجب أن يتمكن أي شخص مهتم بالنظام من الاطلاع على آليات الحوكمة. هذا لا يعني أن على الجميع المشاركة دائماً، بل المقصود هو ضمان قدرة الجميع على رؤية كيفية ممارسة الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يحتاج المواطنون إلى فرصة المشاركة الفاعلة في تلك الحوكمة، سواء من خلال التمثيل أو بشكل مباشر، حسب ما يرونه مناسباً. ومن الناحية التقنية، يعني ذلك أن على الأشخاص في الفضاءات العامة الرقمية أن يمتلكوا موارد وظيفية ومتاحة (بشرية وغيرها) لفهم حقوقهم وممارستها في هذا السياق.

تشير الديمقراطية إلى المساواة. هل هناك وسيلة لاكتشاف توافق المصالح بحيث تتمكن المصالح الكبيرة والصغيرة من التفاعل على أرضية متكافئة؟ كيف يمكننا ضمان أن تحترم الفضاءات العامة الرقمية القوانين والأنظمة المترسخة ديمقراطياً، ولا سيما حقوق الإنسان والقيم العامة؟ تقوم الديمقراطية على الانفتاح، إذ إن العمليات الشفافة شرط أساسي للحكم الديمقراطي. ويجب على المجتمع أن يضمن شعور المواطنين بالأمان وأن تكون لهم السيطرة على ما يحدث لبياناتهم الشخصية. كما يجب أن يضمن تمكين المواطنين من العمل والتفاعل داخل هذه الفضاءات العامة الرقمية.

وأخيراً، تُفهم الاستدامة بثلاث طرق: اقتصادية وبيئية واجتماعية. تعني الاستدامة الاقتصادية أن يكون هناك نموذج استدامة قائم للفضاء العام الرقمي لا يؤثر سلباً في توازنات القوة داخل نموذج الحوكمة، بحيث لا تتمكن نماذج الربح الخاصة بمشغلي الأنظمة من إفساد آليات الحوكمة. أما الاستدامة البيئية فتعني ألا تعتمد الحوكمة على ممارسات تلوث كوكبنا بشكل غير عادل، مثل أنظمة البيتكوين على سبيل المثال، التي تُستبعد من هذا الإطار. وأخيراً، تربط الاستدامة الاجتماعية بين الاستدامة الاقتصادية وبُعدها الديمقراطي، من خلال ضمان أن تكون حوكمة النظام جزءاً من النسيج الاجتماعي المستدام لمجتمعاتنا.

دراسة حالة: مؤسسة برمجيات أباتشي

تُعد مؤسسة برمجيات أباتشي (ASF) منظمة غير ربحية مقرها الولايات المتحدة، وتهدف إلى توفير البرمجيات للصالح العام. وتحقق ذلك من خلال «تقديم الخدمات والدعم لمجتمعات المشاريع المكوَّنة من الأفراد الذين يختارون المشاركة في أنشطة المؤسسة». ووفقاً لأحدث تقرير سنوي لها، تضم المؤسسة أكثر من 850 عضواً فردياً، وأكثر من 200 لجنة لإدارة المشاريع تشرف على أكثر من 350 مشروعاً ومبادرة ضمن أباتشي بالتعاون مع أكثر من 8,200 مساهم. تحقق المؤسسة رسالتها من خلال عمليات حوكمة موثقة جيداً تُعرف باسم «نهج أباتشي» (The Apache Way). تأتي إيراداتها أساساً من الرعاة (قرابة مليوني دولار في عامي 2020/2021)، وتشمل رعاتها الرئيسيين فيسبوك وجوجل وأمازون (خدمات الويب) ومايكروسوفت. وعلى الرغم من هذه المساهمات المالية، لا تستطيع هذه الشركات شراء النفوذ أو التأثير في توجهات المؤسسة بفضل طريقة تنظيم الحوكمة فيها. سنستعرض عمليات الحوكمة في المؤسسة من خلال القيم الأساسية الثلاث التي حددناها للفضاءات العامة الرقمية.

- الانفتاح

تُرخص جميع منتجات المؤسسة البرمجية باستخدام رخصة أباتشي 2 للبرمجيات مفتوحة المصدر. وتُعد هذه الرخصة صديقة للأغراض التجارية، إذ تسمح لأي شخص باستخدام البرمجيات لأي غرض، بما في ذلك الأغراض التجارية. ولا يُطلب من الجهات التي تعدّل على البرمجيات إعادة التعديلات إلى المؤسسة، مما يجعلها أكثر جاذبية للشركات التجارية التي ترغب في تضمين برمجيات أباتشي في منتجاتها. كما يجعلها أكثر جاذبية أيضاً للشركات التي تود المساهمة في هذه المشاريع.

باستثناء القضايا الأمنية والمسائل الخاصة بالأفراد، تجري جميع الاتصالات داخل المؤسسة عبر قوائم بريدية عامة ومفتوحة. ففي مشاريع أباتشي، تُتخذ جميع القرارات المتعلقة بالمشروعات عبر القوائم البريدية العامة التي يمكن لأي شخص الاشتراك فيها والمساهمة من خلالها. يُختصر هذا المبدأ في المقولة: «إذا لم يحدث

الأمر على القائمة، فهو لم يحدث». ونتيجة لذلك، حتى الزملاء الذين يعملون معاً في مشروع تابع للمؤسسة يتواصلون من خلال هذه القوائم العامة حتى يتمكن الجميع من المشاركة في النقاش وصنع القرار.

- الديمقراطية

يمكن لأي شخص الانضمام إلى مشروع من مشاريع المؤسسة، والجميع مرحَّب بهم للمشاركة. يمكن لأي فرد المساهمة في أي مشروع من خلال تقديم طلبات لإضافة ميزات أو تقارير عن الأخطاء أو عبر المساهمة بتعديلات أو مكونات برمجية أخرى. وعندما يقدّم شخص ما مساهمات كبيرة لمشروع معين، يمكن أن يصبح "مُساهماً رئيسياً" (committer). على المساهم أن يوقّع اتفاقية ترخيص مساهم فردي، مما يمنحه الحق في تعديل الشيفرة المصدرية للمشروع الذي يشارك فيه. جميع المشاركين في مشاريع المؤسسة يساهمون على أساس فردي. ورغم أن العديد من المساهمين يعملون على مشاريع المؤسسة ضمن وظائفهم اليومية وبالتالي بدعم من جهات عملهم، إلا أن هذه الجهات ليس لها أي تأثير مباشر على المشروع. فالفرد وحده، بحسب دوره في المشروع، هو من يساهم في توجيه مساره. كما يعني ذلك أن المساهمين لا يُكلَّفون بالعمل على مهام محددة؛ إذ يختار كل شخص ما يرى أنه ضروري، بالتنسيق مع المساهمين الآخرين بطبيعة الحال.

- الاستدامة

تنبع الاستدامة الاقتصادية في مشاريع المؤسسة من النموذج الذي يبدو متناقضاً للوهلة الأولى، إذ لا يتلقى أي من المساهمين أجراً على عمله. تستمر المشاريع لأن الأفراد يكرسون وقتهم لها، سواء تمت مكافأتهم مادياً على ذلك الوقت أم لا. ورغم غرابة هذا النموذج، فإنه يعمل على نحو فعّال إذا نظرنا إلى نجاح المؤسسة. يبلغ دخل المؤسسة سنوياً بين مليونين وثلاثة ملايين دولار على المستوى التنظيمي، ويأتي نحو ثلثي هذا

المبلغ من الرعاة، بينما يأتي الجزء الأكبر من الباقي تقليدياً من مؤتمرات أباتشي. يُستخدم هذا المال في الأساس لتغطية تكاليف البنية التحتية التي تدعم المشاريع، في حين تشمل بنود الإنفاق المركزية الأخرى المؤتمرات وجمع التبرعات.

آليات الحوكمة

ماكس كورتلاندر

يمكن للبروتوكولات التقنية أن تفرض القواعد الاجتماعية بطريقة خفية من خلال تحديد الخيارات المتعلقة بكيفية تنظيم المحادثة، وكيفية تصويت الناس، وما «الإمكانات» المتاحة لهم عند استخدام تقنية معينة. فعبر الإنترنت، تُعرَّف الخيارات المقدمة لنا -مثل الإعجاب أو التعليق- الإمكانات المتاحة لتفاعلاتنا مع الآخرين وتوجهها في اتجاه معين. وكما لاحظ لورنس ليسيج، «الكود هو القانون».

فكّر في الثنائيات المضمَّنة في وظائف مثل «تصويت مؤيد أو معارض» أو «دعم أو رفض». هذه الخيارات تفترض أن يكون الشخص إما مع الفكرة أو ضدها. لكن أين هي الخيارات مثل «هذا مثير للاهتمام، ولكن..» أو «لدي رأي ثالث»؟ في كثير من الحالات، تحدّ الخيارات المقدمة عبر الإنترنت من إمكانية التفاعل المعتدل والمتوازن لصالح تفاعلات أكثر استقطاباً.

حتى عندما يكون مسار معين من الفعل ممكناً تقنياً، فإن بعض الخيارات التقنية تؤدي إلى ظواهر مثل التوجيه السلوكي أو الرقابة الذاتية. فإذا تطلبت منصة ما تسجيل الدخول باستخدام حساب فيسبوك، فقد تقل رغبتك في مشاركة آرائك السياسية الصريحة لأنها قد تُربط بهويتك. في المقابل، تجعل المنصات التي لا تتطلب أي مصادقة من المرجح أن تواجه متصيدين أو روبوتات أو مستخدمين مزعجين آخرين.

كل هذا يعني أن حتى أبسط الخيارات التقنية يمكن أن تكون لها آثار عميقة على حريتنا في استخدام التكنولوجيا. وربما الأهم من ذلك هو الخيارات غير المتاحة لنا: أين الخيار في فيسبوك لحذف عدة أصدقاء دفعة واحدة؟ أو لبدء عريضة لتغيير معايير الخصوصية؟ أو لإزالة جميع المعلومات التي تحتفظ بها المنصة عنك؟ هذه الخيارات غير موجودة، وبالتالي لا نملك القدرة على القيام بهذه الأمور.

ولكي تُدار التكنولوجيا بطريقة ديمقراطية، يجب أن تحتوي على الآليات أو الإمكانات التقنية التي تتيح التفاعل الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، إذا أراد أحد الخدمات الإلكترونية تطبيق هيكل ديمقراطي تمثيلي، يجب أن يشارك المستخدمون في تصميم هذا الهيكل وأن تتوفر لهم الخيارات التقنية التي تتيح التفاعل الديمقراطي (مثل التواصل مع ممثليهم). وإذا أرادت مدينة ما إنشاء منتدى لسكانها، فقد ترغب في التحقق من هوية المقيم مع الحفاظ على خصوصيته وسرية معلوماته (ربما باستخدام بيانات اعتماد قائمة على السمات). وإذا كانت المدينة ترغب في تعزيز التعاون بدلاً من المعارضة، فعليها أن تستكشف علناً، وبمشاركة المجتمع، الخيارات التقنية الممكنة للتفاعل -وربما تتجنب تلك الثنائيات المعقدة مثل «نعم أو لا» و«صعود أو هبوط».

لا ينبغي أن يكون القرار بشأن الخيارات المتاحة لتفاعلنا مع بعضنا البعض بيد المطورين وشركات التقنية. يجب أن يكون القرار بيدنا نحن الناس، مدعوماً بالتشريعات ومتحققاً تدريجياً من خلال التشارك في إنشاء الفضاءات العامة الرقمية التي تستكشف وتقدّم إمكانات تكنولوجية أكثر ديمقراطية.

إذن، كيف يمكننا جعل التكنولوجيا ديمقراطية؟ كيف يمكننا ترجمة قيمنا ومثلنا العليا إلى شفرة؟ ما الإمكانات التقنية التي نريد أن نتيحها لأنفسنا؟ لا توجد إجابات مثالية، ولكن الموارد ودراسات الحالة أدناه تقدّم فهماً للتحديات والفرص التي يواجهها الناس عندما يلتقي التفاعل الإنساني والحوكمة بالتكنولوجيا.

دراسة حالة: تحليل مقارن بين منتدى AskHistorians على ريديت ومنصات الديمقراطية التشاركية

عندما أذكر أنني أعمل على «الفضاءات العامة الرقمية»، غالباً ما يذكر الناس مثالين: موقع ريديت والأدوات الرقمية المخصصة للديمقراطية التشاركية مثل ديسيديم وConsul وYour Priorities. فهل تُعد هذه فضاءات عامة رقمية؟ جوابي هو «لا»، رغم أن هذا الرأي يعتمد على التقدير أكثر من كونه حقيقة. فبوجوه عدة، تشبه هذه الأمثلة الفضاءات العامة الرقمية من نواحٍ معينة، ويمكن أن تقدم دروساً أو إضاءات على الخيارات التي قد نتخذها عند تطويرها.

لنفكر في منتدى آسك-هستوريانز AskHistorians ومنصة الديمقراطية التشاركية ديسيديم كمثالين لدراسة هذه المقارنة عن قرب. من المهم الإشارة إلى أن أياً من هذين الفضاءين لا يهدف ولا يدّعي أن يكون فضاءً عاماً رقمياً؛ فذلك ليس هدفه. ومع ذلك، يمكن لهما أن يسهما في تطوير الفضاءات العامة الرقمية؛ فكلا AskHistorians وديسيديم يمثلان مجتمعين مزدهرين على الإنترنت يعززان التعاون البنّاء القائم على المبادرات الفردية من خلف شاشات الحواسيب.

- AskHistorians

يُعد ريديت منتدى كان مفتوح المصدر في السابق ولم يعد كذلك الآن، وهو مملوك حالياً من قبل شركة Advance Publications التي تمتلك الحصة الأكبر فيه. ويُبرز ذلك فرقاً جوهرياً بين ريديت وديسيديم، إذ إن ريديت مشروع ربحي بالكامل يخضع لسيطرة جهة خاصة تسعى لتحقيق الربح في السوق.

تتيح الوظائف التقنية الأساسية في ريديت للمستخدمين إنشاء منشورات نصية أو روابط أو صور (وأحياناً مقاطع فيديو)، والتصويت إيجاباً أو سلباً، والرد في سلاسل محادثات نصية. وهناك أيضاً قواعد عامة للموقع تحظر مثلاً المواد الإباحية للأطفال أو الكشف عن الهوية الشخصية للآخرين. أما صفحات الـ«سبريديت» -أي المجتمعات الفرعية المخصصة لموضوع معين ضمن منصة ريديت- فهي مقيدة بالإمكانات التقنية للموقع ككل. ومع ذلك، يمكن لكل مجتمع فرعي أن يضع قواعده ومعاييره الخاصة للنشر والنقاش والإشراف، وغالباً ما يفعل ذلك بالفعل.

يُعرف منتدى AskHistorians بأنه أحد هذه المجتمعات الفرعية التي تتميز بمحتواها التاريخي عالي الجودة، وبجمهورها الكبير، وبقواعدها الصارمة في الإشراف. وقد طُورت هذه القواعد (ويُعمل بها) من قبل مشرفين متطوعين يقومون أيضاً بـ«نمذجة السلوك المعياري» (جلبيرت). تؤثر تبعية AskHistorians لمنصة ريديت على درجة استقلاليته كمجتمع، بما في ذلك وضع قواعده الخاصة للتصويت ورؤية المنشورات. توضح سارة جلبيرت كيف تتغلغل قواعد ريديت وثقافته العامة في منتدى AskHistorians: «.. تسهم الخصائص التقنية، مثل الإشراف الموزع، وثقافة حرية التعبير في تشكيل قيم وأعراف عامة تشكل تحديات أمام المشرفين المتطوعين على المجتمعات الفرعية مثل r/AskHistorians التي تعمل وفق قيم مختلفة»، ثم تضيف جلبيرت أيضاً: «إن الثقافة السائدة في ريديت، التي يغلب عليها الطابع الأبيض والذكوري، إلى جانب الخصائص التقنية التي تُظهر الإشراف بطريقة تُفسَّر إلى حد كبير على أنها رقابة، تجعل العمل في مجال التاريخ العام مرهقاً عاطفياً وقد تثبط مشاركة أولئك الذين يمتلكون معرفة أو اهتمامات خارج نطاق تاريخ الرجال الغربيين، مما يخلق حلقة مفرغة».

النقطة الجوهرية هي أن مشرفي ومنتسبي ومتابعي AskHistorians لا يمكنهم تغيير الإمكانات التقنية لمنصة ريديت (ولا ثقافتها إلى حد كبير). فلا توجد ضمانة للوصول، ولا مسار للتمثيل، ولا طريقة حقيقية للأفراد للطعن في آلية عمل الموقع أو اقتراح تعديلها. علاوة على ذلك، فإن كثيراً من آليات عمل الموقع تخضع للملكية الخاصة -مثل خوارزمية الظهور التي تحدد المحتوى الذي يراه المستخدمون- وهي سرية. إن هذا الغياب للشفافية العامة والمساءلة والتمثيل هو السبب الجوهري الذي يجعل أي مساحة ضمن ريديت لا يمكن اعتبارها فضاءً عاماً رقمياً.

- ديسيديم

تُعد منصة ديسيديم نظاماً إلكترونياً مفتوح المصدر يسهّل ممارسة الديمقراطية التشاركية. تم تطويرها بتمويل عام وعلى أساس القيم الديمقراطية (وليس بهدف الربح). ويمكن تعديلها وتطبيقها في سياقات محلية طالما

كانت التغييرات متوافقة مع «العقد الاجتماعي» للمنصة. وكما وصفتها بلدية برشلونة: «الفكرة الأساسية وراء ديسيديم هي أنه يمكنك إنشاء مساحة تشاركية وجمع مكونات مختلفة لتصميم ديمقراطية مخصصة».

تخضع التغييرات في الشيفرة لنظام حوكمة يُعرف باسم ميتا-ديسيديم، وهو نظام مفتوح (يمكن لأي شخص المشاركة فيه) وشفاف (إذ تُعرض النقاشات والقرارات على الملأ). كما يعرض الموقع نظرة عامة أساسية على عملية الحوكمة:

1. اقترح التغيير الذي ترغب به في ميتا-ديسيديم
2. انتظر حتى يقوم فريق المنتج بمراجعة الميزة المقترحة والموافقة عليها، لأن من المهم الحفاظ على الاتساق مع بقية البرمجية، والامتثال للعقد الاجتماعي، وغير ذلك. بعدها يمكنك تقديم طلب السحب (Pull Request). سيجري مراجعة طلب السحب من قبل:
   - فريق المنتج الذي سيراجع الوظيفة الجديدة.
   - المشرفين الذين سيراجعون جودة الشيفرة.

ثمة أمور ينبغي أخذها بعين الاعتبار حول هذه العملية: إذا قدمت طلب السحب دون موافقة فريق المنتج، فقد يتم رفضه (حتى بعد استثمار الكثير من الوقت في التطوير). ويمكن أن تتلقى المقترحات تأييدات، لكنها ليست حاسمة في تحديد ما إذا كانت ستُدرج في خطة العمل. إذ تُستخدم التأييدات كمؤشرات على مدى الاهتمام بالمقترح أو الحاجة التي يلبيها. كما تتيح التعليقات على المقترحات صياغة الفكرة الأولية بشكل جماعي وتحويلها إلى نتيجة مثمرة. في كل يوم خميس، يراجع فريق المنتج جميع المقترحات الجديدة المنشورة خلال الأسبوع السابق. إذا لم يتوفر تمويل، يُدرج المقترح في قائمة الانتظار الخاصة بالمكوّن أو الوحدة المعنية.

في ضوء كل ما سبق، هل يمكن اعتبار ديسيديم فضاءً عاماً رقمياً؟ لست متأكداً، ولا أعلم ما إذا كان الهدف منها أن تكون كذلك. ومع ذلك، فهي توفر نقطة انطلاق ممتازة للتفكير في كيفية عمل الفضاءات العامة الرقمية.

علينا أن نميز بين ديسيديم بوصفها منصة تقنية وديسيديم بوصفها تطبيقاً محلياً تُيسّره بلدية. ففي بعض الحالات قد يشبه التطبيق المحلي الفضاءات العامة الرقمية أكثر من المنصة ذاتها. تخيل مثلاً مدينة تؤكد حق جميع المواطنين في استخدام ديسيديم أو رفضها، أو أن القرارات المتخذة عبرها ملزمة قانونياً، أو أن المواطنين يستطيعون الاجتماع مع المطورين لاقتراح وتطوير وظائف أو إمكانات تقنية خاصة بالتصويت والمناقشة. هناك العديد من الطرق التي يمكن -وقد حدث بالفعل- أن تصبح بها تطبيقات ديسيديم المحلية أكثر عمومية عندما يُمنح الجمهور تفويضاً أوسع في كيفية استخدام التكنولوجيا.

إن التفاعل بين ديسيديم كبنية تحتية أو تكنولوجيا وبين ديسيديم كمنصة رقمية تشاركية محلية يمكن أن يقدم دروساً مفيدة للفضاءات العامة الرقمية. فكيف يمكننا تطوير تكنولوجيا وبنية تحتية لهذه الفضاءات تكون في ذاتها عامة، مع السماح في الوقت نفسه بتطبيقات محلية لهذه الفضاءات تكون عامة محلياً ومستقلة بقدر الإمكان؟ وأين يجب أن نرسم حدود التمثيل عندما لا يستطيع الجميع أو لا ينبغي لهم أو لا يرغبون في المشاركة في كل مسألة؟ يقدم ديسيديم نموذجاً للإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الشيفرة، وعمليات التصميم، والحوكمة القائمة على القيم الديمقراطية.

خاتمة: الهوية الرقمية

مع ظهور الإنترنت، أصبح لكل شخص هوية رقمية تُعرّف بهوية مُقدّم المعلومات أو الخدمات. ويعود ذلك في الغالب إلى وجود لوائح تنظيمية في النظام الرقمي يُلزم الأفراد بالخضوع لها. غالبًا ما نفعل ذلك دون

تفكير، فننشئ حسابًا شخصيًا لدى مُقدّم خدمة تسوق إلكتروني، أو منصة تواصل اجتماعي، أو تطبيق جديد آخر. بهذه الطريقة، يُمكن لمُقدّمي الخدمة معرفة هويتنا وطبيعة عملنا. كما أن الهوية الرقمية ضرورية للتواصل الرقمي مع الحكومة. إلا أن هذه الحاجة للهوية الرقمية تتعارض مع قيم الخصوصية الرقمية وإخفاء الهوية. ينبغي أن يكون للمواطنين حرية اختيار عدم مشاركة بياناتهم الشخصية أو سحبها وحذفها، دون فقدان الوصول إلى الخدمات المهمة. بمعنى آخر، يجب أن يكون للمواطنين القدرة على التحكم في بياناتهم. لكن للأسف، غالبًا ما لا يتحقق هذا، حيث تُبنى الخدمات ونماذج الأعمال على افتراض استعداد المواطنين للتخلي عن بياناتهم. لذا، تُعدّ الهوية الرقمية وتنظيمها من الجوانب الأساسية للفضاءات العامة الرقمية.